إصدارات مركز الدراسات
والإعلام الاقتصادي

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

نشرة حول

تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة مأرب

2024م

إعداد الباحث/

د. خالد الشجني - باحث اقتصادي

باحث غير مقيم
في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

CIPE
CENTER FOR INTERNATIONAL PRIVATE ENTERPRISE

SEMC
STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

تحليل بيئة الاستثمار والفرص الاستثمارية في محافظة مأرب

2024م

المحتويات

- ملخص تنفيذي 5
- المنهجية المتبعة 6
- السياق المحلي للمحافظة 6
- أهم فرص الاستثمار 9
  - استثمارات قريبة المدى 9
  - استثمارات متوسطة المدى 10
  - استثمارات بعيدة المدى 11
  - استثمارات أخرى 12
- التحديات القائمة 13
- الحلول والتوصيات 15
- المراجع 16

ملخص تنفيذي

تهدف النشرة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية بمحافظة مأرب، من خلال التطرق إلى السياق المحلي للمحافظة، والتعرف على الموقع الجغرافي والوصف الإداري، والإشارة إلى التضاريس والتطورات السكانية خاصة بعد موجات النزوح الأخيرة في العام 2015م، وتناول السياق الاقتصادي للمحافظة، وما تميزت به مأرب من الموارد الطبيعية المتعددة، أهمها النفط والغاز، والمعادن المختلفة، وأحجار البناء والزينة، وضمها للعديد من المنشآت الاقتصادية الهامة في البلاد، وتعتبر المنتج الرئيس للغاز الطبيعي سواءً المستهلك محليًا أو المصدّر للخارج، كما تتميز بثرواتها الزراعية؛ نظرًا لاتساع أراضيها الزراعية الخصبة، ومواردها المائية السطحية والجوفية وأبرزها سد مأرب، واشتهارها بزراعة الفواكه، والخضروات، والمحاصيل النقدية، والأعلاف، والحبوب. كما تشتهر بآثارها ومعالمها السياحية.

يضاف إلى ما سبق العوامل التي ساهمت في توسع حركة النشاط التجاري والاستثماري بعد العام 2015، وزيادة توسع المشاريع الاستثمارية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة) بالمحافظة، والإشارة إلى الأهمية الاقتصادية والاستثمارية، وما تتميز به مأرب مقارنة بالمحافظات اليمنية في الوقت الراهن.

وتطرقت النشرة إلى سرد تفصيلي لأهم الفرص الاستثمارية ذات الأولوية؛ لإحداث نقلة نوعية وتحول حقيقي في البيئة الاستثمارية، وتحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة، وبما ينعكس بصورة إيجابية على حياة المواطنين والمستثمرين والسلطة المحلية، والوضع الاقتصادي والتنموي في المحافظة. وسوف تركز النشرة على الفرص الاستثمارية ذات الميزة التنافسية التي تمتلكها المحافظة على المدى القريب، المتوسط، والبعيد، بالإضافة إلى فرص استثمارية ملحقة، مع التأكيد بأن هناك مقومات رئيسية أخرى يمكن البناء عليها لتحقيق نتائج إيجابية في تحريك عجلة الاستثمار في المحافظة خلال فترة قصيرة ومتوسطة وطويلة.

وذكرت النشرة بعض الصعوبات التي تواجه المستثمرين، وأبرزها الأوضاع الأمنية غير المستقرة نتيجة الحرب، بالإضافة إلى غياب الإطار القانوني والإداري للشراكة بين القطاع الخاص والسلطة المحلية، وذلك لخلق بيئة استثمارية بمأرب، وأخيرًا تطرقت النشرة إلى بعض الحلول والتوصيات التي ستساعد السلطة المحلية في دعم وتشجيع البيئة الاستثمارية لتوسيع أعمالها ومشاريعها الاستثمارية بالمحافظة.

منهجية الدراسة

جمعت المنهجية المستخدمة في النشرة ما بين البحث في المعلومات والمصادر الثانوية (الدراسة المكتبية) والمتمثلة في الدراسات والتقارير والبيانات الإحصائية المنشورة ذات العلاقة بالمحافظة، وسجلات المكاتب الحكومية ذات الصلة، ومواقع الإنترنت، إلى جانب المصادر الأولية (الدراسة الميدانية) المتمثلة في المقابلات المعمقة والجلسة النقاشية مع مختصين من الجهات الحكومية، والقطاع الخاص في المحافظة، لإثراء ما توصلت إليه النشرة من واقع المعلومات والمصادر الثانوية.

السياق المحلي للمحافظة

تقع محافظة مأرب في الشمال الشرقي للعاصمة صنعاء، حيث تبعد عنها حوالي 173 كيلو مترًا. كما تبلغ مساحتها حوالي 17405 كم2، وتتكون من 14 مديرية، على ارتفاع 944 مترًا فوق سطح البحر، ويحدّها من الشمال محافظة الجوف ومن الجنوب محافظتا شبوة والبيضاء، ومن الشرق محافظتا شبوة وحضرموت، ومن الغرب محافظة صنعاء. تضم محافظة مأرب 14 مديرية، وفي هذه المديريات تتواجد 59 عزلة، و477 قرية، و1943 محلة.

ساهم الجمع بين ثروات مأرب النفطية التي اكتشفت لأول مرة في البلاد عام 1986 ودورها في شبكة توليد الكهرباء الوطنية وتوزيعها، بالإضافة إلى تحالفاتها القبلية القوية في زيادة مكانة مأرب وتأثيرها خلال الصراع.

ويغلب على الجزء الغربي من سطح المحافظة الطابع الجبلي حيث تنتشر في هذا الجزء عدد من المرتفعات الجبلية ذات ارتفاعات متوسطة، والبعض منها ذات انحدارات شديدة، ومعظم سطح المحافظة من الجهة الشرقية عبارة عن مناطق سهلية وصحراوية، وهذه الأجزاء تشكل أكثر من نصف سطح المحافظة، وتقع عليها مأرب، وهو جزء من صحراء واسعة تمتد نحو الشمال باتجاه محافظة الجوف وشرقًا نحو مديرية العبر محافظة حضرموت، وجنوبًا نحو الأجزاء الشمالية من محافظة شبوة. وتنتشر في مديريات المحافظة العديد من الأودية منها (وادي ذنة، حابس، الضيق، حريم، الصدر، الأشطاب، الخانق، معين، حريب، ثماد، البرابر وتلبس).

يتنوع المناخ في المحافظة تبعًا لتنوع السطح حيث يسود المناطق الجبلية والمرتفعات التي تشكل النصف الغربي للمحافظة مناخ معتدل إلى حار صيفًا وبارد

نسبيًا في الشتاء، أما المناطق المنخفضة والسهلية فيكون المناخ السائد فيها حار صيفًا ومعتدل شتاءً، في حين يسود المناطق الصحراوية مناخ شبه مداري جاف حيث يكون حار صيفًا وبارد جاف شتاءً.

على مستوى السكان تشير التقديرات قبل العام 2015 أن سكان المحافظة لا يتجاوزون 360 ألف نسمة وبنسبة 1.2% من إجمالي سكان الجمهورية، فيما يقدر عدد سكانها في العام 2023 بحوالي 3 مليون نسمة وبنسبة 9.2% من إجمالي سكان الجمهورية، حيث يرجع ذلك إلى كون المحافظة أصبحت مأوى لحوالي 2.2 مليون نازح يتوزع جزء منهم في حوالي 200 مخيم نزوح (والأغلبية يسكنون في الأحياء السكنية وبين أوساط المجتمع المضيف)، حيث تشير التقديرات أيضًا أن مأرب هي الوجهة المفضلة لأكثر من 57% من إجمالي النازحين في اليمن.

وبرغم الضغط السكاني الكبير على الخدمات الأساسية المحدودة في مدينة مأرب عاصمة المحافظة بعد العام 2015، إلا أن هناك العديد من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت المحافظة على تجاوز أزمتها، والانطلاق في مضمار التنمية وتوسيع الخدمات الأساسية للسكان الأصليين والنازحين.

يتضح ذلك من زيادة عدد المدارس، ومراكز الرعاية الصحية، والطرق، وتأسيس جامعة إقليم سبأ في العام 2016 لتكون الجامعة الحكومية الأولى في مأرب حيث تقدّم برامج التعليم العالي لسكان المحافظة، وعدد الطلاب بالجامعة للعام الدراسي 2021-2022 حوالي 15 ألف طالب وطالبة. وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات إلى أن أكثر من 60% من المساكن والمنشآت والبنى التحتية في مأرب تم بناؤها بعد العام 2015، وقد ساعدها في ذلك العديد من الأسباب أبرزها: التناغم السياسي والاجتماعي بين السلطة المحلية والمكونات السياسية، والقبلية في المحافظة، إذ برزت كمركز اقتصادي واجتماعي وسياسي وعسكري مزدهر، إلى جانب قدرة المحافظة على تحصيل الموارد المالية للمحافظة وتنميتها في فرع البنك المركزي بمأرب إلى جانب حصولها على 20% من قيمة النفط المستخرج من المحافظة منذ العام 2017.

تعد محافظة مأرب غنية بالموارد الطبيعية وتمتلك مقومات اقتصادية كبيرة، فهي الأولى في الاكتشافات النفطية في البلاد، وغنية بالمعادن المختلفة، وأحجار البناء والزينة، وتعتبر المحافظة المنتج الرئيسي للغاز الطبيعي سواءً المستهلك محليًا أو المصدر للخارج إلى جانب كونها منتجًا رئيسيًا للنفط الخام، فضلًا عن كونها تضم العديد من المنشآت الاقتصادية الهامة في البلاد مثل مصفاة تكرير النفط، ومحطة الكهرباء الغازية الرئيسية في اليمن.

تتميز محافظة مأرب بثرواتها الزراعية؛ نظرًا لوفرة الأراضي الخصبة، والمساحة الواسعة، وتعد الزراعة النشاط الرئيس لسكان المحافظة، إذ تحتل المرتبة الثالثة من بين محافظات الجمهورية في إنتاج المحاصيل الزراعية بنسبة (7.6%) من إجمالي

إنتاج المحاصيل الزراعية بعد محافظتي الحديدة وصنعاء، وأهم محاصيلها الزراعية الفواكه والحبوب والخضروات، حيث تبين الإحصاءات الزراعية أن المحافظة تساهم بحوالي 8.63 % من إنتاج الفواكه في اليمن كالبرتقال، والبطيخ، وبزيادة 13 % عن إنتاج العام الذي قبله 2020، مع العلم أن محافظة مأرب تنتج حوالي 70 % من محصول البرتقال في اليمن، فيما يمثل إنتاجها من الخضروات كالبطاط، والطماطم، والبصل، والكوسا حوالي 6.64 % من الإنتاج الكلي للخضروات في اليمن، وبزيادة 22 % عن إنتاج عام 2020.

كما تساهم المحافظة بحوالي 3.08 % و5.92 % من إنتاج المحاصيل النقدية والأعلاف على التوالي، أما الحبوب فتنتج المحافظة الذرة الرفيعة، والذرة الشامية، والدخن، والقمح، والشعير، والسمسم والذي تستخدم للاستهلاك المحلي، وتساهم المحافظة بـ 1.6 % من إجمالي إنتاج اليمن من الحبوب.

يساعد في ذلك وفرة الموارد المائية السطحية والجوفية، وأبرزها سد مأرب الذي يغذي بشكل رئيسي الأراضي الزراعية، كما تشتهر المحافظة بآثارها، ومواقعها السياحية من بقايا حضارة سبأ القديمة، والتي من أبرزها عرش بلقيس، ومعبد بران، وسد مأرب القديم.

وقد ساهمت أحداث ما بعد العام 2015، في توسع حركة النشاط التجاري والاستثماري في المحافظة، وذلك لعدة عوامل وأهمها:

- توافد أكثر من مليوني نازح، ومنهم أرباب الأموال والتجار والمستثمرين ورجال الأعمال، والذين كان لهم الدور الكبير في زيادة حركة النشاط التجاري والاستثماري في المحافظة.
- تواجد العديد من مؤسسات الدولة (المدنية، العسكرية، الأمنية، والقضائية) بداخل المحافظة والتي كان لها الدور في استقرار وأمن المحافظة، وتشجيع الاستثمار فيها.

ساعدت هذه العوامل وغيرها القطاع الخاص للقيام بدور فاعل من خلال توفير السلع والخدمات المختلفة للمواطنين، وإقامة الاستثمارات والبنى الأساسية التي يتطلبها السكان والعاملة بصورة تجارية من مدارس، ووحدات صحية، ووسائل نقل، ومنشآت تجارية وصناعية، وكذلك تشغيل العديد من الأيادي العاملة، وإحداث نقلة نوعية في الاستثمارات خاصة في العقارات، ومحلات الجملة والتجزئة والتي وصلت في مدينة مأرب إلى قرابة 16 ألف محل تجاري، وأغلبها مشاريع صغيرة كالمواد الغذائية (جملة وتجزئة)، ومحلات الملابس، ومواد البناء، والصيدليات، ومحلات بيع مواد البناء، والتي كانت قبل النزوح قرابة 1500 محل تجاري فقط.

وشهدت المحافظة افتتاح العديد من فروع البنوك والمؤسسات التجارية، وخدمات النقل، والفندقة، والمولات، وبعض الشركات الكبيرة كالمصانع والمستشفيات.

أهم فرص الاستثمار

يبدو السياق المحلي لمحافظة مأرب واعدًا، خاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي؛ فالمحافظة البكر لها ميزات كثيرة تمنحها أفضلية الاستثمار في قطاعات عدة مقارنة ببقية المحافظات، وهو ما يستوجب استكشاف الفرص الاستثمارية ذات الأولوية من أجل إحداث نقلة نوعية في البيئة الاستثمارية وصولًا للتنمية المستدامة في مأرب.

هناك فرصة ذهبية لإحداث تحول حقيقي وعاجل في البيئة الاستثمارية بمحافظة مأرب، وبما ينعكس بصورة إيجابية على حياة المواطنين والمستثمرين والسلطة المحلية، والوضع الاقتصادي والتنموي في المحافظة.

تملك مأرب قطاعات واعدة بفرص استثمارية ذات بعد استراتيجي تنافسي مع التأكيد بأن هناك مقومات رئيسية يمكن البناء عليها لتحقيق نتائج إيجابية في تحريك عجلة الاستثمار في المحافظة خلال فترة قصيرة ومتوسطة وطويلة.

استثمارات قريبة المدى

عند التطرق إلى الفرص الاستثمارية قريبة المدى في محافظة مأرب فإن القطاع الزراعي يأخذ حيزًا مهمًا، حيث من الممكن إنشاء سوق زراعي مركزي يمثل نقطة تجمع رئيسية للمنتجات الزراعية والحيوانية في المحافظة وكذلك المستوردة من المحافظات الأخرى، وإنشاء مصانع لتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات مصنعة قابلة للتسويق، وإنشاء المشاتل والبيوت الزراعية المحمية والصوب الزراعية لإنتاج المحاصيل والخضروات والفواكه طوال العام، إضافة للاستثمار في زراعة وإنتاج التمور، وإنتاج البرتقال بمواصفات عالية وممتازة، وتسويقها، وإنتاج العصائر والمربى منه، والاستثمار في مزارع تربية المواشي.

على مستوى قطاع النفط والغاز يمكن الاستثمار في زيادة قدرة مصفاة مأرب الإنتاجية، وتصنيع وتعبئة الغازات الصناعية المتخصصة، وإنشاء محطة لتعبئة الغاز الطبيعي المنزلي، والسيارات.

كما يمكن إنشاء شركة للصناعات التحويلية، وتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية، والاستثمار في تعدين الأحجار وتصنيع مواد البناء المحلية، وتصنيع السيراميك والطوب باستخدام رمال الصحراء كمادة خام رئيسية، إضافة للاستثمار في رصف وتحسين الطرق الداخلية، وشق وتحسين الطرق التي تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى.

في الجانب السياحي والترفيهي يمكن البدء على المدى القريب بالاستثمار في إنشاء الحدائق والمراكز الترفيهية والألعاب، وتصنيع المنتجات الزخرفية، والهدايا التذكارية.

إضافة لما سبق فإن الاستثمار في صيانة سد مأرب وتطويره بالتكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية سيعني الكثير لمحافظة زراعية كمأرب، إضافة إلى مشاريع تعمل على تجهيز وتشغيل مصنع القوالب الأسمنتية لقنوات الري وصيانة واستكمال المرحلة الأولى، والبدء بالمرحلة الثانية من بناء القنوات، وهذه الاستثمارات يمكن أن تكون آنية ومن وحي الاحتياج الملح للمحافظة.

استثمارات متوسطة المدى

ليس ببعيد عن ما سبق، حيث توجد فرص استثمارية متوسطة المدى بذات النسق وعلى مستوى كافة القطاعات التي تم ذكرها في الاستثمارات قريبة المدى، فعلى مستوى الاستثمار في الجانب الزراعي والحيواني هناك إمكانية لإنشاء مصنع ألبان حديثة، ومزارع دواجن (اللاحم، البيّاض)، كما يمكن الاستثمار في زراعة السمسم وإنتاج الزيوت بجودة عالية، ويعزز ذلك بإنشاء مركز طبي بيطري يوفر خدمات طبية شاملة للحيوانات، ومركز لإنتاج وتكاثر البذور المحسنة للقمح، والخضروات عن طريق الأنسجة، يردف بإنشاء ثلاجات مركزية لتجهيز وتعليب وحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية، إضافة إلى تطوير التقنيات الزراعية المستدامة والابتكارية، بما يساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف.

تحتاج المحافظة إلى الاستثمار في تطوير وتوسيع التكنولوجيا النفطية والحفر والاستخراج، وتصنيع وتركيب أنظمة الحماية البيئية، كما يمكن إنشاء محطة تحويل السيارات والمركبات للعمل بالغاز الطبيعي، وإنشاء وتطوير منطقة صناعية حرة بالمحافظة، والعمل على استغلال توفر الطاقة الرخيصة، والاستثمار في تصنيع المعادن اللافلزية كالجرانيت، والرخام، والفسفور، والكبريت.

من الأهمية بمكان العمل على استكمال تجهيز مطار مأرب الدولي، والاستثمار في تحسين وصيانة الطرق الريفية للمحافظة، وترميم المواقع الأثرية وتطوير المرافق والمنشآت السياحية، وإنشاء متحف وطني، وتوسيع المحطة الكهربائية الغازية، وبيع الكهرباء للمحافظات المجاورة، ويمكن الاستثمار في توليد الطاقة الكهرومائية بالاستفادة من مياه سد مأرب، ووفقًا للاحتياج فإن الاستثمار في إنشاء شبكات الصرف الصحي لمدينة مأرب، سينقذ المدينة من كارثة بيئية وصحية، على المدى المتوسط تحتاج مأرب إلى إنشاء مجمع تجاري كبير، وفتح العديد من المحلات التجارية (جملة، تجزئة).

استثمارات بعيدة المدى

محافظة بكر وزاخرة بفرص واعدة كمأرب لديها العديد من الإمكانيات المستقبلية التي تمهد لاستثمارات بعيدة المدى ذات تأثير واسع على السياق المحلي للمحافظة وعلى المستوى الوطني عمومًا.

تتمثل الاستثمارات ذات النفس الطويل بمأرب في إنشاء شركة زراعية ذات مسؤولية محدودة (ذ.م.م) أو تعاونية، أو إنشاء شركة مساهمة عامة للإنتاج والتسويق الزراعي بمساهمة من رجال الأعمال والمواطنين والسلطة المحلية على أن تكون حصة القطاع الخاص أكثر من ٥٠ بالمئة من أسهم الشركة، والاستثمار في تطوير المزارع والأراضي الزراعية بأنظمة حديثة ومتنوعة، والاستثمار في إنتاج الأسمدة العضوية باستخدام المخلفات الزراعية والحيوانية.

يمكن الاعتداد بكون مأرب محافظة نفطية والعمل على استثمارات مهمة ستفرق كثيرًا في مستقبل مأرب والبلاد كإنشاء شركة للبتروكيماويات، وتحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية، ويمكن البدء بإنتاج أسمدة اليوريا وإنتاج الغاز المستخدم للمركبات، ثم يلي ذلك إنتاج البلاستيك، مواد التنظيف، البوليمرات، زيوت التشحيم، الدهانات، وإنشاء مركز نفطي متخصص لتقديم الدعم الفني والاستشارات، والبحث والتدريب لشركات النفط والغاز، وتطوير التقنيات والابتكارات، والاستثمار في تصنيع المعدات النفطية، وتلبية احتياجات قطاع النفط والغاز بالمعدات المحلية.

كهدف مستقبلي، يمكن إنشاء مجمع صناعي في مأرب، يركز على:

- إنتاج الأسمنت بالاعتماد على توفر المواد الخام، بإنشاء مصنع أسمنت حديث عالي الجودة.
- إنتاج الزجاج بالاعتماد على توفر المواد الخام من الرملة الواسعة، بإنشاء مصنع للزجاج لتلبية الطلب المحلي، والتصدير.
- إنتاج الملح بالاعتماد على الاحتياطات الهائلة من الملح الصخري في المحافظة، بإنشاء مصنع حديث لإنتاج الملح عالي الجودة للاستهلاك المحلي والتصدير.
- الاستثمار في استخراج وتصنيع وتشكيل المعادن.

إن إنشاء شركة نقل في مأرب، سيسهم في تحسين حركة البضائع والأشخاص، وخفض التكاليف للشركات، وربط المواطنين بوجهاتهم الداخلية، والإقليمية، إضافة إلى الاستثمار في تطوير المجمّعات والمدن السكنية، وإنشاء وتطوير

العقارات الصناعية والتجارية، مع العمل على تأسيس شركة مأرب للكهرباء والطاقة المتجددة، حيث ستسهم في حوكمة قطاع إنتاج الكهرباء وزيادة الاستثمارات الواعدة، ويجب العمل على استثمارات تطوير البنية التحتية السياحية كالفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمنتجعات.

الوضعية الراهنة لمأرب تمهد الطريق لاستثمارات مستقبلية في إنشاء وبناء مصنع لمعالجة مياه الصرف الصحي، واستخدامه في الزراعة والري والتقليل من استنزاف المياه الجوفية، وإنشاء مصنع لإنتاج الأسمدة العضوية من النفايات العضوية من مياه الصرف الصحي والتقليل من استخدام الأسمدة الكيمائية، والاستثمار في مصنع لإدارة النفايات الصلبة، وإعادة تدويرها، واستخدامها في صناعات مختلفة بدلاً من إحراقها والتسبب في تلوث الهواء، كما يمكن لرأس المال الاستثمار في مصنع لإنتاج الطاقة الحرارية من غاز البيو غاز، لتوليد الكهرباء وللأغراض الصناعية، والتقليل من الاعتماد على مصادر الوقود الأحفوري.

استثمارات أخرى

على المستوى الصحي يمكن إنشاء مستشفيات ومراكز طبية متخصصة في أمراض القلب، السرطان، الكلى والمسالك البولية، الحروق والتجميل، الأمراض النفسية والعقلية، وإنشاء شركات دوائية وإنتاج الأدوية، ومركز للاستشارات والتكنولوجيا، وتطوير الأدوية والأبحاث الطبية، ومركز لرعاية الأطفال (طبي، نفسي، تغذوي).

تعليميًا يمكن الاستثمار في إنشاء مدارس خاصة تقدم نظام تعليمي مبتكر ومتخصص كالتعليم الدولي، والتركيز على العلوم والتكنولوجيا، التعليم باللغات الأجنبية، وإنشاء أكاديمية متخصصة للأطفال، تقدم رعاية وتعليم نشط وتفاعلي للأطفال دون سن السابعة، إضافة إلى إنشاء مدرسة متخصصة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، تقدم برامج تعليمية وتأهيلية مخصصة لذوي الإعاقات الجسدية أو العقلية.

سيساهم منح الابتكارات الشبابية فرصتها إضافة ميزة لمأرب بالاستثمار في إنشاء حاضنات أعمال تستهدف المرأة والشباب، وتحقيق طموحاتهم في مشاريع التمكين الاقتصادي المتنوعة بما يتطلبه سوق العمل، وإنشاء مراكز تدريبية لتدريب الشباب على التجارة والتسويق الإلكتروني، وتكنولوجيا المال، وتوفر لهم مساحات للعمل والتفكير الإبداعي، وإنشاء مراكز اللياقة والتمارين البدنية، والاستشارات والدروس المتخصصة كاليوغا، البيلاتس، التخسيس، التغذية الصحية، إضافة إلى مؤسسات التمويل الأصغر والتسهيل للمشاريع والشركات الشبابية الناشئة وربطها بالتنمية المستدامة.

التحديات القائمة

منذ العام 2015 ونتيجة للصراع الدائر، الذي أضعف السلطة المركزية، شهدت اليمن انهيارًا شبه تام لنظام الدولة والبنية التحتية جراء غياب الأمن والاستقرار وزيادة مستوى الانقسامات السياسية بين النخب السياسية والحزبية والمكونات المجتمعية، فأصبحت محافظة مأرب مركزًا مهمًا بالنسبة للحكومة المعترف بها دوليًا، وقد ساعدها في ذلك توفر الموارد المالية التي ساعدتها في إنشاء البنى التحتية والمشاريع الحكومية المختلفة والمشجعة للبيئة الاستثمارية، إلا أن الحرب على المحافظة ومحاولات جماعة الحوثي النيل منها، وضعف بسط النفوذ على جميع مديريات المحافظة أثر على الاستثمار وتشجيع بعض المستثمرين لفتح مشاريع دائمة بالمحافظة نتيجة لتخوفهم الأمني على مشاريعهم.

ولكن في المقابل قام القطاع الخاص - رغم أنه ناشئ بالمحافظة - بدور فاعل في الجانب الاقتصادي والاستثماري من خلال إقامة المشاريع الصغيرة، والتي هي عبارة عن محلات تجارية، محلات الملابس، والبقالات، ومحلات الخياطة، وقام البعض بالاستثمار في استثمارات متوسطة مثل الفنادق، والمولات، وتجارة الجملة، والورش، والمدارس الخاصة، والمراكز الصحية الخاصة وغيرها، والبعض أنشأ شركات كبيرة كالمستشفيات الخاصة، وفي المصانع لإنتاج المياه المعدنية، والمواد البلاستيكية.

وفيما يلي نورد أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه المستثمرين بالمحافظة:

- تدهور قيمة العملة المحلية وتقلباتها أمام العملات الصعبة.
- الإتاوات المجحفة التي تفرض على البضائع في التنقلات بين المحافظات وصولاً إلى أسواق المحافظة.
- الارتفاع المتكرر لإيجار المحلات والعقارات، وكثرة رفع دعاوى الإخلاء لدى القضاء.
- غياب الإطار القانوني والإداري للشراكة بين القطاع الخاص والسلطة المحلية.
- عدم مواكبة قانون الاستثمار للتغيرات على الواقع.
- صعوبة الوصول والتنقل نظرًا للتهالك المستمر للطرقات وغياب الصيانة الدورية، وخاصة التي تربط المحافظة بالمديريات والمحافظات الأخرى.
- التأخر في استكمال فتح المطار لتسهيل حركة المستثمرين والمواد والسلع.
- قلة التعاون والتشجيع من بعض المكاتب الحكومية للقطاع الخاص، وضعف كفاءة تنفيذ القوانين واللوائح الميسرة للبيئة الاستثمارية ورجال الأعمال.

- غياب التخطيط الحضري لمدينة مأرب في جانب الصرف الصحي، والذي ينذر بحدوث كارثة بيئية صحية.
- قلة توفر الأراضي الخاصة بالدولة التي بالإمكان منحها للمستثمرين.
- صعوبة الحصول على قطع الغيار للمعدات والآلات من السوق المحلي، ويتم جلبها من المحافظات الأخرى مما يزيد من ارتفاع التكاليف.
- ضعف التنسيق بين السلطة المحلية والسلطة القضائية وتراكم القضايا في المحاكم، وعدم وجود محكمة تجارية بالمحافظة.
- غياب دور السلطة المحلية في البحث عن بدائل في توفير أراضي وعقارات واستغلال علاقتها مع القبائل، وإقناعهم بأهمية امتلاك الدولة للعقارات لما فيه المصلحة العامة.
- ضعف التنسيق بين المكاتب الرسمية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والاستثماري مع القطاع الخاص.

الحلول والتوصيات

- قيام الحكومة المركزية بتعزيز الاستقرار الاقتصادي، والسياسي، والأمني للمحافظة، ومراجعة قانون الاستثمار الحالي وتحديثه ليستجيب للأوضاع الحالية، أو استصدار قرار رئاسي يعطي للسلطة المحلية المسوغ القانوني لتسهيل الاستثمار، والشراكة مع القطاع الخاص.
- قيام السلطة المحلية بتشكيل لجنة اقتصادية من القطاع العام والخاص لرسم الخطط والرؤى المستقبلية للتنمية الاقتصادية والفرص الاستثمارية بالمحافظة.
- تطوير برامج التعليم الفني والتدريب المهني والتركيز على التدريبات المهنية والحرفية بما يتوافق مع متطلبات السوق، ومتطلبات التوجه الصناعي، والنفطي، والزراعي للسلطة المحلية، والمستثمرين.
- قيام السلطة المحلية بعمل دراسات جدوى للمشاريع والفرص الاستثمارية بالمحافظة، وعمل برامج ترويجية وتسويقها لجذب كبار التجار، والاستثمارات النوعية ذات الأثر الاقتصادي.
- التشجيع لعمل البحوث والدراسات للبيئة الاستثمارية للمحافظة في المجالات الصناعية، والزراعية، والمعدنية، والخروج بمقترحات ومشاريع، وتسهيل العقبات، وتقليل المخاطر، وتقديم الامتيازات لتشجيع الاستثمار.
- إنشاء سوق زراعي مركزي، وتزويده بالبنية التحتية والخدمات الأساسية لتبادل وعرض المنتجات الزراعية.
- إيجاد حاضنات أعمال مجتمعية، وإنشاء أسواق ومشاغل ومشاريع التمكين الاقتصادي التي تستهدف المرأة، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم، والمساعدة المالية، والفنية للمرأة للبدء بالمشاريع الابتكارية الصغيرة.
- قيام السلطة المحلية بتحليل القضايا والشكاوى التي تواجه التجار والمستثمرين والمطروحة لدى المحكمة والنيابة والأمن، ومشاكل العقارات والإيجارات ومن خلالها تقدم المعالجة والحلول.
- تفعيل الإعلام الاقتصادي بالمحافظة.
- تشجيع إنشاء شركات التحكيم التجاري.
- قيام السلطة المحلية بعمل دليل استثماري لمحافظة مأرب مدعوم بدراسات الجدوى وفترة الاسترداد وعائد الاستثمار، وعمل نافذة إلكترونية لهذا الدليل.
- تعزيز قدرات المكاتب المختصة بإعداد الدراسات الاستثمارية ومراقبتها ومتابعتها، ورفدها بالإمكانيات البشرية والمادية والبنية التحتية.
- العمل على إنشاء مصنع للغزل والنسيج واستيعاب الأيادي العاملة من النساء المدربات في مجال الخياطة.
- قيام السلطة المحلية بعقد اللقاءات والاجتماعات المنتظمة مع القطاع الخاص والمستثمرين، والسماع منهم عن التحديات التي تواجههم.

المراجع

1. المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/gover/mareb/brife/
2. Mohsen M.M. Ali and Others, 2021, The impact of the oil and gas industry on TENORM of the desert sands in Marib, central Yemen, Kuwait J.Sci.
3. السلطة المحلية - محافظة مأرب، خطة الاستجابة الإنسانية 2022، فبراير 2022م.
4. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2017م.
5. a precarious model of peaceful co-existence 2021Marib Urban Profile.
6. المجلس الوطني للسكان والجهاز المركزي للإحصاء، الاسقاطات السكانية للجمهورية اليمنية 2005 – 2025، صنعاء 2012.
7. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، العدد 68، يناير 2022.
8. سعد علي حزام، حسين مهارات السلطات في مأرب وقدراتها على التعامل مع تدفق النازحين، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2020، (تم تحديث عدد المخيمات بحسب تقرير الوحدة التنفيذية مأرب يناير-ديسمبر 2022) https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/11482
9. جامعة سبأ، عن الجامعة، http://usr.ac/aboutuniv
10. صدام علي الأدور، أزمة العقارات في محافظة مأرب، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مارس 2022. https://economicmedia.net/?p=3985
11. مؤسسة بيرغهوف ومنتدى التنمية السياسية، الحكم المحلي في اليمن، منصة دراسات ومراجع، (موقع على شبكة الانترنت) https://yemenlg.org/ar/governorates/%D9%85%D8%A3%D8%B1%D8%A8/
12. وزارة الزراعة والري، كتاب الإحصاء الزراعي السنوي 2021. https://agristatyemen.com/wp-content/uploads/2023/08/AgriStat_2021_A.pdf

يعمل مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منذ عام 1983م مع شركائه من صنّاع القرار، ومؤسسات الإعلام، ومراكز البحوث الاقتصادية، والأكاديمية، والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص، لدعم التوسع في شمولية السياسات الاقتصادية، وترسيخ مفاهيم وممارسات الحوكمة الرشيدة، ومواطنة الشركات، والحوكمة الديمقراطية، والنزاهة والشفافية، وخلق بيئة ممكّنه لريادة الأعمال، وايضاً تيسير التجارة بين الدول؛ بالإضافة إلى مساعدة مؤسسات القطاع الخاص على تعزيز قدراتها المؤسسية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) منظمة غير حكومية وغير ربحية وجزء من غرفة التجارة الأمريكية في واشنطن وهو ايضاً احدى المؤسسات الأربعة الرئيسية المعتمدة لدى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، وهو صندوق مستقل يعمل من أجل تعزيز المؤسسات الحيوية للحوكمة الديمقراطية.

لدى مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) حاليا حوالي 200 مشروع في اكثر من 80 دولة حول العالم، وتسعى هذه المشاريع إلى تعزيز فرص التنمية الاقتصادية الشمولية، من خلال حلول يقودها القطاع الخاص لمواكبة أبرز التحديات الاجتماعية-الاقتصادية.

مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

هاتف : 9200 - 721 (202)

www.cipe.org
www.cipe-arabia.org

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

https://economicmedia.net/

فريق الاصلاحات الاقتصادية مبادرة طوعية يتألف من نخبة من القطاع الخاص في اليمن بالإضافة الى خبراء اقتصاديين وذلك بهدف تمكين القطاع الخاص اليمني من الاسهام بشكل موحد وفعال في صناعة القرار والمشاركة في وضع الرؤى والاستراتيجيات والسياسات لتعزيز الاصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن، وذلك من خلال تعبئة الطاقات الفردية في مختلف القطاعات في مختلف المناطق اليمنية.

اليمن ـ تعز – حي الدحي
00967-4- 249306

www.economicmedia.net
economicmedia@gmail.com
@Economicmedia
Economicmedia